آذار / مارس ٢٠١٤
تقرير بحثي

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا

مبادرة تغيير سلمي

بناء السلام داخل المجتمعات المحلية السورية

يعمل قادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سوريا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار النزاع ومنع العنف. إذ يقومون بالتفاوض حول وقف إطلاق النار والهدنة، مع العمل على تأمين إطلاق سراح السجناء أو تبادل الجثث وتسليمها إلى أسرهم، والتوسط في النزاعات المحلية، والعمل للحفاظ على العلاقات بين الطوائف من خلال تعزيز التعايش بين مختلف الجماعات العرقية والدينية. ولدى قادة المجتمع هؤلاء القدرة على حشد وتحريك المجتمعات المحلية للالتفاف حول عمليات السلام المحلية ويعود ذلك إلى «القدرة على إحلال السلام» التي يمتلكونها، على أساس الشرعية التي يتمتعون بها في مجتمعاتهم المحلية، الوصول إلى مجموعة واسعة من العلاقات، وإتباع نهج قائم على حل المشاكل.

ومن بين الآليات المحلية المستخدمة من قبل قادة المجتمع المحلي لتعزيز السلام البنى الاجتماعية التقليدية / العشائرية، وهيئات التحكيم الدينية والمحاكم / الوسطاء المدنيين المستقلين، فضلاً عن لجان السلام المحلية المتخصصة. ويمثل قادة المجتمع هؤلاء، والآليات التي يعملون من خلالها على إدارة الصراع، «موارد سلام» هامة في سوريا، والتي أثبتت إمتلاك القدرة على إعادة العلاقات المجتمعية المقطوعة، وتخطي خطوط النزاع والشروع في حوار محلي. على هذا النحو، يمكن لموارد السلام هذه، إذا ما تم دعمها بشكل صحيح، أن تسهم إسهاماً كبيراً في عمليات السلام والمفاوضات السياسية الوطنية.

يقدم هذا التقرير وصفاً لأعمال قادة المجتمع المحلي التي تصب في طليعة الجهود الرامية إلى بناء السلام في سوريا، والآليات التي يستخدمونها. كما يوفر برنامجاً حول كيفية دعم «موارد السلام» هذه على نحو أفضل، كي يتسنى لهم تقديم مساهمة أقوى في عملية السلام على الصعيد المحلي والوطني.

يوثق هذا التقرير نتائج عملية تحديد موارد السلام المحلية في سوريا، التي أجريت بين شهري كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وشباط / فبراير ٢٠١٤ وتم اختبارها في منتدى الحوار في آذار/مارس ٢٠١٤ . تتوافر مزيد من المعلومات عن عملية التحديد في قسم المنهجية في الجزء الخلفي من التقرير.

ويتم تمويل هذا المشروع من قبل مجموعة صد النزاعات في المملكة المتحدة. ويتحمل معدو التقرير المسؤولية الخالصة عن محتويات التقرير، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المملكة المتحدة.

Foreign & Commonwealth Office

١. استجابة المجتمع المحلي للعنف

١. الصراعات السورية - واسعة النطاق والمترتبة كنتيجة طبيعية

منذ بداية الثورة، كانت المجتمعات السورية تتعامل مع صراع واسع النطاق بين: (أ) فصائل مسلحة موالية بشكل كبير لحراك المعارضة وتلك القوى الداعمة لحكومة دمشق؛ و(ب) فصائل مسلحة مختلفة ضمن حراك المعارضة.

وهناك أيضاً ارتفاع كبير في الصراع المباشر والعنف في سوريا، وخصوصاً في تلك المناطق التي ضعفت أو انهارت فيها القبضة المشددة لحكومة دمشق. وما نجم عن ذلك من تدهور في النظام والقانون مكّن من ظهور نزاعات وأعمال عنف بين فئات المجتمع – سواء بين العشائر أو الجماعات السياسية، العرقية أو الدينية – لتخرج عن نطاق السيطرة. ومن الأمثلة على تلك النزاعات أو أعمال العنف المباشرة هذه (من جملة أمور أخرى):

- المنافسات القديمة بين فئات المجتمع المختلفة والتي فجأة وجدت العنف صورة للتعبير عن نفسها.
- القتال للسيطرة على المؤسسات السياسية، المناطق الجغرافية، الحدود والموارد الطبيعية.
- الخلافات حول المال والأرض والتي تتصاعد لتتحول إلى عنف جسدي.
- العنف بين الفصائل المسلحة والذي يمتد إلى الحياة المدنية – مع إنجرار العائلات والعشائر إلى هجمات انتقامية عندما يقتل أبناءهم في القتال.
- أعمال الخطف مقابل المال والسرقات المصحوبة بالعنف والتي يمكن أن تسبب في سلسلة من الإجراءات الانتقامية «الانتقام بالمثل».

على هذا النحو، فإن فئات المجتمع المحلي لا تستلزم دعماً للحد من تأثير العنف واسع النطاق فحسب، بل هي تتطلع أيضاً إلى إجراءات قانونية وإدارية مؤقتة توفر وسيلة يمكن من خلالها حل النزاعات المحلية قبل أن تتصاعد إلى (مزيد من) العنف.

في خضم هذه الفوضى، برزت مجموعات قيادات قوية في كثير من المجتمعات المحلية للمساعدة في معالجة الصراع واسع النطاق والمباشر على حد سواء. وهم يقومون بذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية وإعادة إنشاء الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويقومون أيضاً بالتدخل المباشر، وبشكل استثنائي لإدارة الصراع والتعامل مع العنف. ويتفاوضون حول وقف إطلاق النار والهدنة، والعمل على تأمين إطلاق سراح السجناء أو أفراد الأسر المتوفين، والتوسط في النزاعات المحلية، والعمل للحفاظ على العلاقات بين الطوائف من خلال تعزيز التعايش بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة.

أصوات سورية – التفاوض مع الجيش السوري الحر

«ترغب ألوية الجيش السوري الحر في بعض الاحيان بمهاجمة أحد مواقع النظام «بالقرب من مجتمعنا». مثل هذه الهجمات يمكن أن يكون لها عواقب كبيرة حقاً، وتؤدي إلى أضرار كبيرة [للمجتمع]. لذلك نحاول حث الجيش السوري الحر على تغيير قرارهم لتجنب الآثار السلبية على المدنيين.

«لقد شاركنا أيضا عندما أقام الجيش السوري الحر حواجز رملية على الطريق الوحيد المؤدي إلى المناطق المجاورة الواقعة تحت سيطرة النظام. وقد سجن النظام ٦٠ مدنياً في المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم وأخبرونا أنه لن يُفرج عنهم إلا إذا أزيلت الحواجز الرملية. لذلك، قمنا بالتنسيق مع الجيش السوري الحر وأرسلنا آليات تابعة للجنة لإزالة الحواجز. وعندما فُتح الطريق، تم الإفراج عن المدنيين».

عضو في لجنة الدفاع المدني – محافظة درعا

٢. التفاوض حول وقف إطلاق النار والهدنة

غالباً ما يشارك قادة المجتمع المحلي مباشرة في التفاوض لوقف لإطلاق النار والهدنة بين الأطراف المتحاربة لأسباب انسانية. فعلى سبيل المثال، في بلدة قرب دمشق تعاني من القصف العنيف، قامت مجموعة من النساء بحشد مجتمعهم المحلي لمناصرة اتفاق وقف إطلاق النار. ونجحوا في جمع ٢٠٠ توقيع على التماس يدعو إلى وقف العنف. وبناء على هذه «الوساطة»، تكلموا مع قوى المعارضة المحلية وحصلوا على اتفاق لوقف إطلاق النار، شريطة أن تتفاوض هؤلاء النسوة على اتفاق مماثل مع حكومة دمشق. وفي وقت لاحق، اتصل وفد من مجموعة النساء بمسؤولين في حكومة دمشق وحصل على موافقتها على وقف إطلاق النار (على الرغم من انهيار هذا الاتفاق في وقت لاحق).

٣. تسهيل الإفراج عن السجناء والجثامين

لقد عمل بعض قادة المجتمع على التفاوض حول الإفراج عن الأسرى وتبادل الجثث لدفنها. ففي الرقة، اقتيد سبعة رجال إلى السجن من قبل قوات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبعد فشل عمليات التفاوض العادية في تأمين إطلاق سراح المعتقلين، نظمت أسر المعتقلين وقادة المجتمع المحلي مظاهرة سلمية ضد الاحتجاز. إذ قادوا، عزّلاً من السلاح، موكباً من السيارات يصل إلى ٤٠٠ سيارة متوجهين نحو المدينة حيث تحتجز القوات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سجناءهم.

والتقى وفد من الموكب زعيم القوات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة طالباً أمنه بشكل سلمي الإفراج عن السجناء. وعلى ما يبدو أنه رد على التعبير واسع النطاق من قبل الرأي العام، تم إطلاق سراح الرجال دون أعمال عنف.

٤.التوسط في النزاعات المحلية الناشئة

هناك أمثلة في جميع مناطق سوريا على تدخل قادة المجتمع المحلي في النزاعات المحلية الناشئة لمنعها من التصعيد إلى أعمال عنف (ملموسة بشكل أكبر). وغالباً ما يتم القيام بمثل هذه المبادرات من خلال «لجان السلم الأهلي» التي أنشئت لإدارة وتسوية الصراعات عند ظهورها (انظر القسم ٤).

في دير الزور، على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة السلم الأهلي من قبل المواطنين المحليين للمساعدة في إدارة النزاع من خلال تعزيز الحوار والتواصل. ويصف المحاورون من دير الزور محافظتهم بأنها ذات تركيبة قبلية – وهذا يعني أن الهوية العشائرية هامة للغاية في العلاقات ضمن المجتمع المحلي وكذلك في عمليات صنع القرار. ونتيجة لذلك، تم إنشاء لجنة مؤلفة من ٨٠ شخصاً، جاء أعضاؤها من مختلف العشائر الموجودة في المنطقة.

عندما اندلع صراع بين بلدتين في المحافظة عقب جريمة قتل، تم اختيار ٢٠ عضواً في اللجنة كنقاط اتصال لعملية حل النزاع. ثم اختارت هذه المجموعة خمسة ممثلين للتدخل في النزاع، غير أن القرارات بشأن كيفية المضي قدماً في العملية لم تتخذ من قبل هذه المجموعة المؤلفة من خمسة ممثلين حتى تشاورت هذه المجموعة مع نقاط الاتصال العشرين الذين بدورهم تشاوروا مع أعضاء اللجنة الباقين. كما بذلت أيضاً جهود لتوفير الملاحظات للمجتمعات المحلية المتضررة حول العملية.

وعلى غرار ذلك، أنشئت في حماة لجنة السلم الأهلي بغية حل النزاع بين أفراد المجتمع المحلي وأعضاء من اللجان الشعبية التي تدعمها حكومة دمشق. وكان الخلاف قد نشب عندما هاجم سكان إحدى القرى الحافلة التي كان بعض مؤيدي الحكومة بين ركابها، واقتادتهم كرهائن. وتدخلت لجنة السلام المدني عن طريق إجراء مفاوضات أدت إلى الإفراج عن الرهائن. وكان لهذا التدخل دور فعال في منع حدوث تصعيد للعنف من خلال هجمات انتقامية.

٥. الحفاظ على العلاقات داخل المجتمع المحلي

أخيراً، يشارك قادة المجتمع المحلي في مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى الحفاظ على العلاقات بين العشائر المختلفة، أو الجماعات الدينية أو العرقية المختلفة. وكثيراً ما يقود هذه المبادرات منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، في محافظة الحسكة، قامت منظمات المجتمع المدني في القامشلي بتنظيم حملة عامة «من نوروز إلى أكيتو»، جمعت بين الأكراد والعرب والآشوريين المسيحيين للاحتفال بالتعايش قبل أكثر من عشرة أيام من اليوم الوطني الكردي (عيد نوروز) حتى اليوم الوطني الآشوري (أكيتو).

في الوقت ذاته، تم إنشاء لجنة سلم أهلي في نفس البلدة لتوفير منبر ثابت للتواصل بين مختلف فئات المجتمع التي تعيش في المنطقة.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وصول المساعدات الإنسانية قد وفر وسيلة هامة للحفاظ على العلاقات بين الطوائف المجتمعية – على الرغم من الحالات الموثقة بشكل جيد عن تقديم مساعدات مسيسة أو مفتعلة لصالح فئات معينة من المجتمع أو تمارس ضغطاً عليها. فعلى سبيل المثال، في ضواحي دمشق، تمكنت لجنة السلام المدنية التي تضم المعارضة وأعضاء موالين لحكومة دمشق من العمل بشكل فعال على تنسيق الإغاثة الإنسانية، على الرغم من كفاحها في هذا العمل المشترك بشكل فعال في قضايا أخرى.

٦. حشد الجهود لدعم المجتمع المحلي

هذه ليست سوى أمثلة قليلة عن استجابة قادة المجتمع المحلي بطرق غير عادية وبناءة لأثر الصراع على مجتمعاتهم المحلية. فعلى المستوى المحلي، أثبتت هذه القيادات قدرة مثيرة للإعجاب على الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية في الوقت الذي يتم فيه سد بعض الثغرات المتبقية في المجالات التي سحبت الدولة يدها منها.

ربما الأهم من ذلك، نجح هؤلاء القادة المحليين من الذين أثبتوا فعالية في تعزيز السلام بسبب قدرتهم على تعبئة مجتمعاتهم المحلية – إما في شكل دعم ضمني لمبادراتهم، أو من خلال المشاركة الفعالة في أنشطتهم. وهذه مهمة ليست بالسهلة، نظراً لتزايد درجة انعدام الثقة في المجتمع.

وبسبب هذه القدرة على تنشيط وتنظيم العمل المجتمعي، فقد أسهمت المبادرات الناتجة عن ذلك في: (أ) إيقاف الانتشار الحاد المتصاعد للعنف؛ (ب) إيجاد آليات للتوسط أو إدارة الصراعات المحلية؛ و(ج) احتمالية لعب دور حاسم في منع تطوير استراتيجيات صراع رئيسية جديدة (مثل الصراع العشائري واسع النطاق).

> "أصبح الناس منقسمين أكثر إذ تنقسم المناطق ويطلق الناس التسميات على بعضهم البعض واصفين إياهم بأنهم مناهضون أو مؤيدون للحكومة أو الثورة. تقسيم القاعدة الشعبية بهذا الشكل يعد أكبر مشكلة [نواجهها]. لدينا الكثير من الخلافات القديمة والآن الثورة خرجت لنا بهذه الخلافات الجديدة"
>
> مشارك من دمشق – منتدى الحوار

٢."القدرة على إحلال السلام" لقادة المجتمع المحلي

١. مصادر "القدرة على إحلال السلام" الخاصة بقادة المجتمع المحلي

تقليدياً، يضم المجتمع السوري مجموعة من الأفراد المحليين الذين يتم اللجوء إليهم للقيادة في حل المشكلات وإدارة الصراعات. وبينما يشعر العديد من السوريين بالقلق من أن القادة «الفعالين» قد تم تهجيرهم بسبب النزاع، فمن الواضح أن مجموعة واسعة من الأفراد والجماعات بدأت تواجه التحدي المتمثل في دعم مجتمعاتهم لتخفيف الصراع وبناء السلام.

الأنواع الأولية لقادة المجتمع الذين يقودون مبادرات السلام هم شيوخ العشائر والزعماء الدينيين والأفراد المدنيين الذين يحظون باحترام واسع في مجتمعهم (وجهاء البلد). بالإضافة إلى ذلك، تكتسب الأنواع الجديدة من مجموعات القيادة مكانة بارزة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية وقادة الشباب.

وفي ظل غياب الدور الرسمي الذي توفره سلطة سياسية معترف بها، فإن قدرة أي عضو في المجتمع على لعب دور قيادي في إدارة الصراع وحشد مجتمعه تعتمد على "القدرة على إحلال السلام" الذي يمكن الوصول إليه. ويمكن اكتساب رأس المال هذا عن طريق اعتباره شرعياً، ومن خلال إقامة شبكة قوية من العلاقات، ومن خلال إثبات نهج «حل المشاكل»، وعن طريق الفعالية في التوصل إلى حلول سريعة لمشاكل المجتمع.

٢. أهمية الشرعية

يصف السوريون مجموعة السمات التالية بأنها ضرورية للقيادي في المجتمع (أو لمجموعة قيادية) ليكتسب شرعية التدخل في الصراع:

الوضع العشائري

بالنسبة لزعماء القبائل، يتم توريث الشرعية بصورة عامة من الأب إلى الابن. وفي كثير من القبائل، ولكن ليس في جميع الحالات، تقتصر شرعية زعيم العشيرة (أو «الحكيم») على المنطقة المحددة التي يسكنها. ورأى بعض المحاورين أنّ «معايير» زعماء القبائل، مثل معرفة عادات وتقاليد العشيرة الدينية، قد ضعفت بسبب أن العديد من القادة الذين كانوا يعتبرون ذوي فعالية بشكل خاص أصبحوا مهجرين خلال الصراع.

المرجع الديني

يحظى المرجع الديني عموماً باحترام كبير، إذ يعتبره الكثيرون، بسبب معرفته بالقواعد الإلهية، مصدراً مهماً للشرعية اللازمة لتسوية النزاعات. بالفعل، هناك أدلة على أن الجماعات الدينية المختلفة تلجأ بشكل متزايد إلى الشخصيات الدينية المحلية لتمثيل مصالحهم، سواء من خلال لجان/ محاكم دينية (انظر القسم ٤)، أو كأفراد في عمليات السلام المحلية. على سبيل المثال، يؤدي شيوخ الطائفة الاسماعيلية و«حكماء» الدروز (شيوخ العقل) وقادة الكنيسة المسيحية دوراً أساسياً في الوساطة في بعض المناطق.

الوضع الإجتماعي في المجتمع المحلي

بالإضافة إلى السلطة العشائرية والدينية، يمكن للقادة المدنيين الآخرين كسب الشرعية بسبب وضعهم الذي يحظى باحترام المجتمع المحلي. ويكتسب وجهاء البلد هذه السلطة عن طريق الانتماء إلى أسرة معروفة تعتبر جديرة بالثقة و(في المناطق المؤيدة للثورة) داعمة للثورة منذ البداية.

وبالمقابل، قد تنبع سلطة القادة المدنيين من مهنتهم أو وضعهم في المجتمع (مثل المحامين والقضاة والمهندسين والأطباء والأكاديميين ورجال الأعمال والمسؤولين الإداريين للمنطقة المحلية). الأهم من ذلك ربما، من الضروري أن يثبت القادة المدنيين نشاطهم واستعدادهم للعمل في ما يصب في مصلحة مجتمعهم المحلي، بدلاً من تقدمهم اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً.

فعالية مثبتة في حل مشاكل المجتمع

بينما يحظى العديد من موارد السلام باحترام مسبق داخل مجتمعهم، فإن ما يلزم لاكتساب والحفاظ على المصداقية المطلوبة لتمثيل مصالح المجتمع المحلي في حل النزاعات وعمليات الإدارة هو الفاعالية ضمن هذا المجتمع. وهذا يعني أنه حتى الناس الذين ليسوا زعماء قبائل أو زعماء دينيين، والذين لا يحظون بوضع اجتماعي محترم، يمكن أن يكسبوا الشرعية، إذا أثبتوا فاعليتهم.

الشفافية والتشاور

بالنسبة للكثير من السوريين، فإن ما يعزز شرعية القائد المحلي هو مشاركة المعلومات بشكل منتظم بشأن عمليات التفاوض / الوساطة التي يشارك فيها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد السوريون أنه من المهم لهؤلاء القادة السعي لمعرفة آراء وخبرات مجتمعاتهم المحلية بانتظام، وذلك لإضفاء المصداقية ليس على دورهم فحسب، بل أيضا على عملية الوساطة نفسها، فضلاً عن نتائجها اللاحقة. للأسف، في الوقت الحاضر هناك القليل من الأمثلة الجيدة على قادة المجتمع الذي يستخدمون أساليب التشاور وتشاطر المعلومات.

السكن في البلاد

بالنسبة للبعض، حقيقة أن بقاء الشخص «على الأرض» يوفر الأساس لشرعية ذلك الشخص في التدخل في النزاع. وفي الواقع، غالباً ما يشعر السوريون بالشكوك إزاء أولئك الذين غادروا البلاد، حتى لو كانوا قد فعلوا ذلك لسبب وجيه.

أصوات سورية – استخدام مبتكر للعلاقات

«قضيت ١٠ أعوام في السجن قبل الثورة. خلال فترة وجودي في السجن كونت صداقات مع سجناء آخرين، كثير منهم كانوا في السجن بسبب صلاتهم مع الأحزاب الدينية أو السياسية. في بداية الثورة. أطلق سراح العديد من السجناء من خلال العفو الذي قدمته الحكومة في دمشق. بعض هؤلاء السجناء انضم أو أنشأ جماعات معارضة مسلحة على أساس ديني قوي.

في عام ٢٠١٣ عندما دخل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الشام محافظة الرقة، أصبحت المجتمعات التي تنتمي إلى طائفة دينية معينة خائفة من تعرضها للاضطهاد. وأنا أيضا من هذه الأقلية، على الرغم من أنني أنتمي إلى جزء آخر من سوريا. وتمكنت من استخدام علاقاتي وصداقاتي القديمة مع معارف السجن لبدء حوار مع قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الشام. ولأن هذا الحوار تم بناء على الصداقات السابقة والثقة، فقد تمكنا من التفاوض بشأن تأمين ممر آمن للخروج من الرقة للمجتمعات المحلية المعنية. كما تمكنا أيضا من التفاوض مع القادة الشعبيين من المجتمعات المحلية الأخرى بشأن عدم إيذاء المنازل التي تعود للعائلات المغادرة والإستيلاء عليها. بل بدلاً من ذلك، فإن الباب سيكون مفتوحا لعودتهم، إذاً، أوعندما يتغير الوضع العام».

وجهاء البلد – محافظة حماة

٣. قابلية إقامة علاقات

امتلاك شبكة قوية من العلاقات أمر ضروري لتأمين المشاركة في عمليات السلام من قبل: (أ) ممثلين عن الأطراف المتنازعة، ممن يحظون باحترام مجتمعاتهم وممن بإمكانهم التحدث بالنيابة عنهم؛ (ب) مختلف الجهات الفاعلة الضرورية لتسوية النزاع المعني (بما في ذلك الجماعات «التي يصعب الوصول إليها»أو «المفسدين»)؛ و(ج) أولئك الذين يمكن أن يكونوا بمثابة الضامن للعملية.

يستخدم قادة المجتمع مجموعة من الأساليب المبتكرة للحصول على أقصى استفادة من شبكاتهم من العلاقات ولا سيما من حيث إقامة الحوارات مع الجماعات «التي يصعب الوصول إليها». فعلى سبيل المثال، وجدت المجتمعات المؤيدة للثورة طرقاً لاستخدام وسطاء للحوار مع المسؤولين الحكوميين (انظر القسم ٤). وبالمثل، تمكن بعض قادة المجتمع من إقامة حوار مع الفصائل المسلحة (بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الشام وجبهة النصرة) من خلال أفراد أسرهم، والزملاء السابقين في الحياة المدنية والطلاب وزملاء السجن.

وحقيقة أن العديد من الهياكل السياسية والعسكرية التي نشأت نتيجة الثورة لم تحمل بعد الطابع المؤسسي بشكل كبير قد مكن قادة المجتمع من استخدام شبكاتهم من العلاقات غير الرسمية لتعزيز السلام. على سبيل المثال، لا يزال من الممكن لشخص يشغل منصباً ضمن أحد الفصائل المسلحة أن يروق لأحد الأفراد – كصديق له أو أحد أفراد العائلة، أو تلميذ سابق.

٤. حل المشكلات للحصول على نتائج سريعة

رغم أنهم في الغالب مثقفون، إلا أن قادة المجتمعات المحلية عموماً يفتقرون إلى التدريب الرسمي في تسوية النزاعات وغالباً ما يكونون غير مهيئين للتفاوض بشأن قضايا ذات أهمية مصيرية بالنيابة عن مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم الصراع والعنف الذي يواجهونه غالباً ما يذهب إلى أبعد من قابلية التقاليد والعادات على إدارته بصورة فعالة. ومع ذلك، يكتسب قادة المجتمع "القدرة على إحلال السلام" من خلال إيجاد حلول مبتكرة تحقق النتائج المرجوة في فترة قصيرة نسبياً من الزمن (كتنظيم قافلة سلمية من السيارات لإطلاق سراح أحد المعتقلين، أو استخدام العلاقات للتواصل مع الجماعات «التي يصعب الوصول إليها»).

وفي الوقت الذي يكون فيه التركيز على النتائج قصيرة الأجل أمر مفهوم، فغالباً ما تسفر الإجراءات التي يتخذها قادة المجتمع المحلي عن حلول مؤقتة فقط، فهي: (أ) لا تعالج دوافع الصراع؛ و(ب) حتى أنها قد تجذر العنف على المدى الطويل (انظر القسم ٣).

٥. الفاعلية والتوقعات

كما ذكر أعلاه، يحتاج قادة المجتمع لإثبات فاعليتهم من أجل أن ينظر إليهم على أنهم شرعيون. ومع ذلك، وبالنظر إلى طبيعة الصراعات التي يتعاملون معها، فمن المتوقع أن تكون بعض عمليات التفاوض والوساطة معقدة للغاية، وأن تحقيق نتيجة فعالة قد يستغرق وقتاً وجهداً. وللأسف، مع اشتداد حاجة المجتمعات المحلية لـ «النتيجة»، يمكن أن يفقد قادة هذه المجتمعات مصداقيتهم نسبياً إذا لم تؤت مبادراتهم ثمارها بسرعة.

هناك أمثلة على قادة المجتمع، الذين بذلوا جهوداً كبيرة لتطوير تلك "القدرة على إحلال السلام" ، وممن فقدوا مصداقيتهم بسبب فشل جهودهم التفاوضية. وقد يكون هذا الطلب من المجتمعات المحلية لتحقيق نتائج سريعة سبباً هاماً لغلبة الحلول قصيرة الأمد. وقد يكون أيضاً السبب وراء ارتفاع معدل استبدال المفاوضين، والذي يشعر الكثيرون أنه يقوض فعالية وتأثير عمليات التفاوض على مستوى المجتمع المحلي.

> "أولئك الذين يسعون للمصالحة بين الناس، يستمدون شرعيتهم من حسن السير والسلوك في الأماكن العامة ... من الحكمة والعقلانية. [هو / هي] الشخص الذي يخاف اللّه وليس لديه مصالح شخصية. هذه الشرعية تتيح له حل النزاع بين الناس"
>
> أحد أفراد المجتمع المحلي – درعا

٣. التدخلات المباشرة في الصراع

١. التركيز على الوساطة والتفاوض والتحكيم

يستخدم قادة المجتمع المحلي مجموعة متنوعة من الأساليب لحشد المجتمعات لدعم عمليات السلام (من خلال الالتماسات والشبكات على سبيل المثال). ومع ذلك، فإن غالبية هذه العمليات تمثل تدخلات مباشرة تسعى إلى تسوية النزاع عن طريق الوساطة / التفاوض والتحكيم. وعلى الرغم من أن استخدام الوساطة / التفاوض والتحكيم مرتبط تقليدياً بزعماء القبائل، إلا أنه في السياق الثوري يتم استخدامه من قبل مجموعات قيادية أخرى (كالشخصيات الدينية أو قادة المجتمع المدني أو أفراد الفصائل على سبيل المثال).

ويمكن أن يكون هذا التدخل من قبل زعيم محلي واحد. وإذا كان الصراع أكثر تعقيداً، قد يعمل فريق من القادة مع بعضهم البعض لضمان التواصل الجيد مع الأطراف المتنازعة في الفترات الحاسمة. وبشكل بديل، قد يتدخل قادة المجتمع من خلال عدد من الآليات التي تحمل الطابع الرسمي بشكل أكبر (انظر القسم ٤).

٢. مراحل التدخل

بناء على التوصيفات التي قدمها السوريون في جميع أنحاء البلاد، قد تتكشف أي عملية ناجحة على النحو التالي:

١. الاتصال المباشر مع الأطراف لمنع (المزيد من) العنف. يلتقي الوسيط (أو فريق الوسطاء) مع الأطراف بشكل منفصل. الغرض من هذه الاجتماعات المبكرة منع التصعيد المباشر للصراع عن طريق تهدئة الأطراف وتحذيرهم من مخاطر التصعيد. في هذه المرحلة، قد يتم تمرير الرسائل بين الأطراف لمنع التضليل.

٢. الحصول على موافقة على عملية تفاوض/ وساطة. الخطوة التالية هي الحصول على موافقة من الأطراف المعنية لتسوية النزاع من خلال الحوار. وقد تكون سلطة الوسيط (الوسطاء) كافية لإقناع الأطراف بالدخول في عملية التفاوض. وقد يختار الوسيط (الوسطاء) أيضاً اتخاذ إجراء تحذير أنه إذا لم توافق الأطراف على الحوار، فقد تتم إحالة قضيتهم إلى محكمة محلية للتحكيم، أو قد يتم استدعاء أحد الفصائل المسلحة للتدخل بالقوة.

٣. فهم وقائع القضية. يلتقي الوسيط بالأطراف المعنية (بشكل منفصل أو معاً، تبعاً للحالة) من أجل فهم وتحديد وقائع القضية. وفي نهاية المطاف فإن الأمر يعود للوسيط (للوسطاء) لتحديد من هم الضحايا وما هي الأعمال غير المشروعة التي ارتكبت، ضد من، وعلى يد من.

٤. تحديد الضامنين. بسبب عدم امتلاك آليات تسوية النزاعات المدنية لأي سلطة تنفيذية (عدا الإقناع الأخلاقي)، قد يتصل الوسيط (الوسطاء) بفصائل مسلحة للقيام بدور الضامن. في الواقع، يطلب من الفصائل المسلحة أن تكون بمثابة جهاز الشرطة الذي يضمن الالتزام بشروط الاتفاقات.

٥. التفاوض على اتفاق. وفقاً للعادات المعمول بها محلياً، يقوم الوسيط (الوسطاء) إما بالتوسط في المفاوضات بين الأطراف، أو التحكيم في (أي فرض) قرار عليها. وفي الحالات التي تنطوي على خسائر في الأرواح، غالباً ما يدور التفاوض / التحكيم حول التوصل إلى اتفاق بشأن مبلغ التعويض الذي يدفع إلى عائلات الضحايا.

٦. توقيع وإعلان الاتفاق. توقع الأطراف المعنية على وثيقة تحدد شروط اتفاقها كدليل على التوصل إلى اتفاق. ثم يتم إبلاغ بنود الاتفاقية إلى الأطراف الرئيسية المعنية (وفي حالات أفضل الممارسات، إلى المجتمعات الأوسع المعنية) وإلى الضامنين.

٧. التنفيذ والمتابعة. على نحو مثالي، يقوم الوسيط (الوسطاء) بالمتابعة مع الأطراف لضمان تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع. وقد يؤدي الضامنون دورهم في هذا الصدد إذا ترددت الأطراف في متابعة الاتفاق.

٣. شروط التمكين

هناك عدد من الشروط المواتية التي تجعل نجاح الوساطة أكثر احتمالاً، إذا ما تم الإيفاء بها:

أن يكون الوسطاء محايدين ومحترمين

من المهم أن ينظر إلى أولئك الوسطاء على أنهم محايدون –أي ليست لهم مصلحة شخصية في القضية، وليست لهم معرفة خاصة بأي من الأطراف– ومع ذلك، فالأمر الأكثر أهمية هو أن يحظى الوسيط (الوسطاء) باحترام الأطراف المتصارعة. إذ أن وجود شعور قوي باحترام الوسيط (الوسطاء) يجعل رفض التدخل أو التسوية الناجمة عن التدخل أمراً أصعب اجتماعياً ونفسياً بالنسبة للأطراف المتصارعة.

فهم مشترك للمعايير والتقاليد المعمول بها

من المرجح أن يسفر التوسط عن نجاح إذا كانت الأطراف المتنازعة هي من نفس المجموعة العرقية أو من مجتمعات قبلية متماثلة.

في هذه الحالة فمن المرجح بشكل أكبر أيضاً أن يكون لديهم توقعات مشتركة حول ما ستكشف عنه العملية والمعايير التي سيتم تطبيقها لحل الصراع. وتصبح الوساطة أكثر تعقيداً عندما تكون الأطراف المتنازعة من مكونات مختلفة من فئات المجتمع، لأنها قد يكون لها نهج مختلف في حل النزاع.

أصوات سورية – داخل عملية الوساطة

«كان دوري في العملية [الوساطة] تهدئة الأطراف المتضررة. تحدثنا اليهم بكلمات مستوحاة من الله. تحدثنا معهم حول التعويضات التي سيحصلون عليها، كما ركزنا اهتمامهم أيضاً على التداعيات في حال اتخاذهم إجراءات متسرعة. وقد استجابت الأطراف المتضررة بشكل إيجابي لجهودنا، وقبلوا التحكيم [من قبل لجنة تستند إلى الشريعة]. فعندما ينظر الطرف الذي تحاول تهدئته إليك كشخص ليس لديه مصلحة شخصية في القضية، وكشخص يتحدث في المصلحة العامة، عندها سوف يستجيب بشكل إيجابي، وسيكون هادئاً ويستمع إلى ما تقوله.

«على سبيل المثال، عندما تذهب إلى أب قتل ابنه، قد يصر على الانتقام. لذا فإن الخطوة الأولى تتمثل في عدم تشجيع هذا الشخص على القيام بذلك، حتى لو كان ذلك يعني مطالبته بأمور صعبة أو مستحيلة. المهم هو التأكد من أنه سوف يتراجع قليلاً. اذا استطعنا الوصول إلى هذه النقطة، فإن المرحلة المقبلة المتمثلة في مطالبته بتقديم مطالب منطقية سوف تكون أسهل. بعد ذلك، سنحاول إقناع الشخص بالمطالبة بمبلغ معقول من المال. لا يمكننا السماح له بالإصرار على مبلغ كبير من المال، لأن هذا سيخلق سابقة ويشجع الآخرين على طلب نفس المبلغ من المال عندما يفقدون شخصاً مقرباً منهم».

وجهاء البلد – محافظة درعا

المتابعة والتنفيذ

إن ما يعزز نجاح أي اتفاق هو تطبيق أحد الآليات التنفيذية. على سبيل المثال، من المهم أن يتمكن الوسيط (الوسطاء) من المتابعة مع الأطراف لرصد التقدم المحرز، وممارسة الضغط الاجتماعي والنفسي عليهم لتنفيذ الاتفاق. كما يعتبر وجود ضامن أو إمكانية إحالة القضية إلى محكمة هاماً أيضاً من حيث تحفيز التنفيذ.

٤. أشخاص عاديون، وظروف غير عادية

كما تمت الإشارة في القسم السابق، غالباً ما تركز التدخلات على الحلول المؤقتة التي لا تعالج دوافع الصراع، أو حتى قد تحفز العنف على المدى الطويل. في الواقع، هناك بعض الأمثلة لقادة المجتمع المحلي ممن يوظفون أساليب غير مفيدة للضغط على الأطراف المترددة في الدخول في عملية تفاوض / وساطة أو تحكيم.

على سبيل المثال، إذا قامت إحدى المجموعات بخطف أشخاص من مجموعة أخرى لطلب الفدية، قد تدبر أسر الضحايا سلسلة من عمليات الخطف الانتقامية وذلك لخلق توازن في القوى بين الجانبين، كحافز للتفاوض. علاوة على ذلك، تميل التدخلات المباشرة التي تنطوي على «ضحايا» و«جناة» إلى التركيز على الاتفاقات «القانونية» والتعويض، بدلاً من التركيز على سبل زيادة الثقة بين الجماعات المتصارعة.

هذا التركيز على النتائج قصيرة الأمد أمر مفهوم، نظراً لأهمية <الفاعلية> وذلك للحفاظ على المصداقية، وحقيقة أن قادة المجتمع غالباً ما يستجيبون للأحداث العاجلة والمثيرة. ونتيجة لذلك، ينقصهم الوقت للتفكير في منهجيات جديدة وملائمة على نحو أفضل، أو للتفكير في نُهُج طويلة الأجل لمعالجة دوافع الصراع. على سبيل المثال، مع الدعم السليم، يمكن لقادة المجتمع المحلي التركيز بشكل أكبر على بناء الثقة الوقائي بين فئات المجتمع، أو على الإنذار المبكر.

٥. غالباً ما تكون العمليات غير شاملة

في الوقت الذي عادة ما تقبل فيه المجتمعات التدخلات، فإن الحلول التي تنتج عن الوساطة / التفاوض أو التحكيم غالباً ما تكون مفروضة عليها. ويعود ذلك إلى أن عمليات إدارة الصراع تميل إلى إشراك مجموعات قيادية محددة، دون آليات متينة لإشراك المجتمع المحلي. ونتيجة لذلك، نادراً ما تتمكن المجتمعات من الإسهام في القرارات المتخذة بشأن كيفية إدارة الصراعات التي تؤثر عليها.

ويمثل الشباب والنساء شرائح المجتمع الأكثر عرضة للاستبعاد من صنع القرار في قضايا الصراع. هذا على الرغم من أهمية الوضع بالنسبة لهم، وقدرتهم على تقديم مساهمة إيجابية إذا ما تم إشراكهم. وقد يكون هذا النهج (صنع القرار من جانب الجماعات القيادية المحددة) بسبب عدم وجود ثقافة راسخة لصنع القرار الاستشاري في سوريا. في الواقع، يمتلك القليل من قادة المجتمع خبرة في تسهيل العمليات الاستشارية أو في الاتصالات والعلاقات العامة مع المواطنين العاديين.

> "هناك طبيب، ليس لديه توجه سياسي ورفض مغادرة البلاد. لديه الصلاحية للتعامل مع جميع أنواع الصراع ... تم العثور على شخص مقتول ... والناس يريدون الانتقام. تولى الطبيب مسؤولية التحقيق لتهدئة الناس وحل القضية"
>
> ناشط في المجتمع المدني – محافظة إدلب

٤. آليات تعزيز السلام

١. استخدام آليات تعزز السلام

في الوقت الذي غالباً ما يكون فيه قادة المجتمع المحلي قادرين على إدارة النزاعات كأفراد بشكل فعال، إلا أنهم يسعون في بعض الأحيان إلى تحقيق السلام من خلال آليات أكثر رسمية – بما في ذلك التركيبات التقليدية / العشائرية، وهيئات التحكيم الدينية والوساطة المدنية ولجان السلم الأهلي، وبدورها تعتمد هذه الآليات على الهيئات الأخرى من أجل أن تكون فعالة – وهي المجالس المحلية لأنها غالباً ما تكون التركيبات الوحيدة التي يمكن تحديدها والقادرة على الاتفاق وتقديم مبادرات السلام. الفصائل المسلحة لأنها يمكن أن تكون بمثابة الضامن للقرارات / الاتفاقات المبرمة والوسطاء الأفراد لأنهم بمثلون أحدى وسائل التواصل مع حكومة دمشق. بالإضافة إلى ذلك، تمثل منظمات المجتمع المدني آلية غير مباشرة إضافية لمبادرات السلام.

٢. التركيبات التقليدية / العشائرية

يصف العديد من السوريين أنفسهم بأنهم ينتمون إلى «مجتمع عشائري». وتتألف العشائر من هياكل اجتماعية، يرأسها «الحكماء»، استمرت إلى حد كبير بعد الصراع فضلاً عن تاريخ طويل في حل النزاعات ضمن العشيرة الواحدة وبين القبائل. وقد تعايشت هذه البنى / التقاليد جنباً إلى جنب مع الدولة السورية الحديثة قبل الثورة، وبالتالي لا يزال ينظر إليها على أنها ذات أهمية في العديد من المجتمعات. وقد أثبتت البنى العشائرية أهميتها الخاصة عندما يجد التناحر بين العشائر الذي كان خامداً في السابق مساحة للتعبير عن نفسه، بصيغة عنف متزايد.

ومع ذلك، يبدو أن الهياكل العشائرية / التقليدية تعمل بشكل أفضل إذا كان أنصار الصراع جميعهم ينتمون إلى النظم العشائرية. وإذا لم يكن كذلك، قد يكون هناك صدام في المعايير أو التوقعات يتطلب تدخلاً من وسيط خارجي. على سبيل المثال، أثارت وفاة شخص واحد في الحسكة صراعاً بين إحدى العشائر العربية والجماعات العسكرية / السياسية الكردية. وفشلت المحاولات لحل هذا الصراع نظراً لعدم وجود اتفاق أساسي بين الأطراف حول المعايير التي ينبغي أن تحكم عملية القرار.

قد يكون الحال أيضاً أن دور الهياكل العشائرية آخذ في التناقص في بعض المناطق السورية. ويعود ذلك إلى وجود تصور مشترك بأن الحكماء كانوا مدعومين من قبل النظام قبل الثورة، وأنهم لم يساندوا الثورة بالسرعة الكافية. وهذا يعني أنه في حين أن الكثير قد ينتظر من البنى العشائرية أن تلعب دوراً في حل المشاكل الفورية، فإنهم يشككون فيما إذا كانت هذه البنى تؤدي دوراً مشروعاً في المفاوضات طويلة الأمد حول مستقبل سوريا.

علاوة على ذلك، يتخوف بعض السوريين من أن الميل إلى الاستعانة بالبنى العشائرية قد أدى إلى عزل أصوات الشباب. فقد خلق ذلك في بعض المناطق صراعاً بين الأجيال الأصغر والأكبر سناً. وعلى غرار ذلك، تعرب النساء عن قلقهن من صغر حجم المساحة بالنسبة لهن للمشاركة في عمليات حل النزاعات التي يقودها الحكماء أو إيصال أصواتهن إليها.

٣. هيئات التحكيم الدينية

لقد شهدت المناطق التي انهارت فيها النظم القانونية للدولة انتشاراً لهيئات التحكيم الدينية – لجان ومحاكم الشريعة في المقام الأول. وبينما قد تركز هذه الهيئات على المسائل المحلية المتعلقة بالعدالة، فإنها توفر من خلال ذلك آلية مهمة لمنع تصعيد الخلافات إلى (مزيد من) العنف. وتتداخل هيئات التحكيم الدينية بشكل كبير مع الفصائل المسلحة، وكذلك مع بعض المؤسسات المدنية. إذ غالباً ما تستخدم الفصائل المسلحة لتنفيذ القرارات المتخذة في لجنة / المحكمة الشرعية، في حين غالبا ما تشارك الشخصيات الدينية في كل من المحاكم الدينية ولجان السلام.

يواجه دور وشرعية لجان / المحاكم الشرعية معارضة شديدة. فبعض السوريين يرونها مورداً للسلام، نظراً لانهيار النظام القانوني للدولة وانتشار الصراعات كنتيجة طبيعية لذلك. فيما يراها آخرون كمصدر للاستفزاز والصراع، من خلال فرض تفسير معين لدين واحد على جميع فئات المجتمع. وبالمثل، فإن بعض السوريين قلقون لأنهم يرون أن هيئات التحكيم الدينية في منطقتهم تسعى إلى أن تحل محل البنى التقليدية أو الوساطة المدنية بدلاً من العمل معها.

٤. المحاكم المدنية والوسطاء

بالإضافة إلى البنى العشائرية / التقليدية وهيئات التحكيم الدينية، قامت معظم المجتمعات بإنشاء محاكم مدنية أيضاً أو الاستعانة بأفراد يحظون بالاحترام (وجهاء البلد) ليكونوا «وسطاء مدنيين».

في حين أن المشاركين في المبادرات المدنية قد يفتقرون إلى الخلفية المهنية في الوساطة، فإن العديد منهم يمتلك خبرة غير رسمية من قبل الثورة، عندما كان يعتمد عليهم في التوسط في النزاعات المدنية (مثل النزاعات على الأراضي أو قضايا التشهير) كبديل للنظام القانوني للدولة. وقد برز هذا الترتيب غير الرسمي لأن الكثير من السوريين لم يكونوا راغبين في تطبيق العدالة في الصراعات المدنية من خلال محاكم الدولة، وذلك بسبب التكاليف الباهظة والتصور السائد عن الفساد واسع النطاق في النظم القانونية والإدارية.

أصوات سورية – التحكيم بين الفصائل

«أنا عضو في لواء الجيش السوري الحر. في منطقتنا لدينا عدد من الفصائل المختلفة وكانت هناك مشاكل دائمة بين أعضاء الفصائل المختلفة. وفي بعض الأحيان عنيفة. لذا قمنا بإنشاء لجنة تضم ممثلين من كل فصيل. وتعمل هذه اللجنة تماماً مثل المحكمة القانونية وهي مسؤولة عن تسوية النزاعات بين الفصائل. ونظرا للمهن المدنية السابقة للعديد من أعضاء الفصيل، تضم اللجنة قضاة سابقين، وخبراء في التقاليد الإسلامية وآخرين ممن ينظر إليهم على أنهم قادرين على جلب الخبرات ذات الصلة العملية.

وأشارك أيضاً في حل النزاعات المدنية. فكلما كان هناك صراع في منطقتنا، يتم استدعاء الحكماء، وأنا أحد هؤلاء الحكماء، أستمع لكلا الطرفين ... وأقوم بتحليل المشكلة والبت في من على حق. وأخبر الجاني بما ينبغي عليه القيام به من أجل تصويب الوضع مرة أخرى. وإذا لم يمتثل يمكننا ان نخبره انه سوف يتم نقله إلى المحكمة التي قمنا بإنشائها. وقد طلب المجتمع المحلي أنفسهم إنشاء هذه المحكمة حيث أنه بدون المحاكم لا يوجد قانون ونظام».

عضو في أحد ألوية الجيش السوري الحر

٥. لجان السلم الأهلي

أنشأت العديد من المجتمعات المحلية أيضاً «لجان سلم أهلي» دائمة أو مخصصة. ويتباين الغرض الرئيسي من هذه اللجان وتكوينها بشكل كبير. إذ يشارك بعضها بصورة مباشرة في التوسط في الصراع أو المفاوضات، فيما يمثل البعض منبراً لزيادة التواصل والتسامح بين مختلف الجماعات العرقية والعشائرية الموجودة في منطقة ما، ويسعى البعض الآخر إلى الحد من الصراع بين الفصائل المسلحة المختلفة وإيجاد نقطة اتصال للتواصل بين المدنيين والعسكريين.

كما يمكن أن يختلف نطاق عمل لجان السلم الأهلي إلى حد كبير. فقد تم إنشاء بعضها لتغطية مجتمع محلي ضمن منطقة جغرافية أو هوية محدودة (على سبيل المثال في القامشلي، فامت كل مجموعة عرقية بإنشاء لجنة سلم أهلي خاصة بها). وتطمح بعض اللجان الأخرى لتحقيق القبول على مستوى المحافظات (تعمل لجنة السلم الأهلي في دير الزور، مثلاً، لإقامة محاور أو فروع محلية في جميع أنحاء المحافظة).

إضافة إلى ذلك، في حين تتألف العديد من لجان السلام من زعماء العشائر ووجهاء البلد والشخصيات الدينية، فإن ذلك ليس هو الحال دائما. ففي كثير من الأماكن وفرت هذه المؤسسات الجديدة، التي تكونت خلال سياق الثورة والصراع، منبراً لمشاركة أنواع جديدة من الأطراف الفاعلة في شؤون المجتمع المحلي – وهم مواطنون عاديون بالدرجة الأولى، ولكنهم ناشطون بقوة ويسعون لإحداث فرق في مجتمعاتهم المحلية خلال مرحلة الصراع السوري.

٦. المجالس المحلية

توفر المجالس المحلية وسيلة مهمة لدعم عمليات السلام التي بدأها قادة المجتمع المحلي. كما أنها يمكن أن توفر رابطة اتصال مهمة بين المجتمعات المحلية والمعارضة السياسية، وكذلك مع الفصائل المسلحة المتحالفة مع المعارضة. وعلى أية حال، تختلف قدرتها على لعب هذا الدور اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى (إذ يعتمد ذلك على طبيعتها وأعضائها وشرعيتها).

إن لدور المجالس المحلية أهمية خاصة في المناطق التي تشكلت فيها «البنية» الوحيدة التي يمكن تحديدها بشكل مباشر والعمل معها، وهي البنية الوحيدة التي تجمع الأفراد القادرين على تنظيم تطبيق الاتفاقات (مثل وقف إطلاق النار الذي ينطوي على تسليم الأسلحة الثقيلة مقابل المعتقلين) أو ببساطة تنسيق التدابير التي تحمي المجتمع المحلي. على سبيل المثال، في محافظة اللاذقية، أنشأ مجلس محلي ملجأً لاستخدامه من قبل أفراد المجتمع المحلي أثناء القصف.

٧. الفصائل المسلحة كضامنين للسلام

في حين أنها المشارك الرئيسي لأعمال العنف في سوريا، لعبت بعض الفصائل المسلحة دوراً أكثر إيجابية أيضاً، وذلك من خلال إنشاء محاكم عسكرية أو من خلال القيام بدور الضامن للقرارات / الاتفاقات الناتجة عن آليات إدارة النزاع. ويعود ذلك إلى أن آليات إدارة النزاع عموماً لا تملك الوسائل الكافية أو الصلاحية لتطبيق أحكامها، أو تنفيذ القرارات.

في الواقع، فإن بعض الفصائل المسلحة تلعب دور النظام القانوني وقوة الشرطة والسجان. بعض السوريين يرحبون بمعنى القانون والنظام الذي يمكن أن تحققه الفصائل المسلحة في المنطقة عندما تتصرف كضامن للسلام. ويتخوف آخرون من أن ليس هناك ما يكفي من الرقابة على أعمالهم، ونتيجة لذلك، هناك احتمال كبير لحدوث انتهاكات في حقوق الإنسان.

من المهم الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان ليس هنك تمييز واضح بين المبادرات العسكرية والمدنية. ونظراً للخلفية المدنية للكثير ممن يشغلون حالياً مناصب داخل الفصائل المسلحة، هناك بعض القادة العسكريين الذين ينظر إليهم في نفس الوقت على أنهم قادة اجتماعيون جديرون بالاحترام من قبل المجتمعات المحلية. لذا قد تتم دعوتهم للتوسط في الصراعات المحلية – بصفتهم الشخصية إلى حد ما، ولكن يعود ذلك جزئيا أيضاً إلى أنهم يحظون بدعم كبير من أحد الفصائل المسلحة.

٨. وسطاء غير منحازين

عند التوسط في نزاع أو التفاوض مع حكومة دمشق، غالبا ما يستخدم قادة المجتمعات المحلية أفراداً لتمرير رسائل أو تسهيل الاتصال. وقد تم استخدام هؤلاء «الوسطاء» (على سبيل المثال) لمعرفة معلومات عن مصير الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم، أو لفتح قناة اتصال تمهيداً لمفاوضات محلية لوقف إطلاق النار.

والوسطاء هم أشخاص ينظر إليهم على أن أنهم يمتلكون شبكة علاقات جيدة أو كقنوات اتصال مع المسؤولين الحكوميين، وينظر إليهم على أنهم ليسوا بمؤيدين للثورة تأييداً قوياً ولا موالين للحكومة. وبشكل أكثر شيوعاً، فالوسطاء هم مسؤولين حكوميين أو ضباط عسكريين متقاعدين. وعلى الرغم من أن الوسطاء لا يحظون «بالثقة» التامة من قبل الجماعات للمعارضة، إلا أنه ينظر إليهم رغم ذلك على أنهم موارد هامة للغاية في سبيل تحقيق السلام، حيث أنهم مقبولون عموماً لكل من المسؤولين الحكوميين والمجتمعات للمعارضة.

٩. مبادرات المجتمع المدني

تشكل منظمات المجتمع المدني أيضا إسهاماً هاماً في بناء السلام، حتى لو لم تكن أهدافها المحددة وأنشطتها مرتبطة مع بعضها بشكل مباشر. ويعود ذلك إلى أن أعمال منظمات المجتمع المدني تساعد المجتمعات المحلية على التعامل مع عواقب النزاع، وأيضاً على خلق مساحة للتسامح فضلاً عن توفير الدعم لعمليات السلام المحلية.

ويمكن للمنظمات الإنسانية، في بعض الظروف، أن تساهم بشكل غير مباشر في تحسين العلاقات بين المجموعات التي قد تكون بخلاف ذلك في صراع مع بعضها. على سبيل المثال، تشارك مجموعة من الشباب المسيحي في دمشق بفعالية في تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين في البلدة من العرب السنة في المقام الأول. وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا يعملون بشكل مباشر من أجل السلام، إلا أن هذا النوع من العمل يقدم مثالاً قوياً على ممارسة التسامح والتعايش.

وتشارك منظمات حقوق الإنسان بفاعلية في رفع مستوى الوعي بأهمية التعايش عبر أرجاء سوريا. فعلى سبيل المثال، تدير مجموعة من منظمات حقوق الإنسان في الحسكة مجموعة واسعة من المشاريع اللغوية والثقافية، فضلاً عن حملات الدعوة العامة إلى التسامح. وهذه الأنشطة لا تساعد في بناء الثقة بين المجتمعات على المدى القصير فحسب، بل تساعد أيضاً على خلق المواقف والخبرات الضرورية لإدارة الصراع بشكل أفضل وذلك على المدى الطويل.

ويرى بعض السوريين أن مجموعات الشباب تمثل العمود الفقري للثورة السلمية عندما بدأت لأول مرة، آخذين بعين الاعتبار أنه لا يزال عليهم لعب دور هام في مساعدة المجتمعات المحلية على مقاومة العنف. وتعد المجموعات الشبابية مثالاً حول كيف يمكن للأشخاص من مختلف الطوائف توفير الدعم لبعضهم البعض، فضلاً عن كونها رابطاً مهماً للتواصل بين المحافظات المختلفة (حيث أن لديهم إمكانية أكبر للوصول إلى وسائل الاعلام الاجتماعية واستخدامها بشكل مكثف أكثر).

١٠. التحديات التي تواجه موارد السلام المحلية

يمثل قادة المجتمع المحلي، بمجملهم، الذين يعملون على إدارة الصراع والآليات التي يعملون من خلالها «موارد كبيرة للسلام» داخل سوريا. وفي الوقت الذي يتم التركيز فيه حالياً على التخفيف من المخاوف المباشرة داخل مجتمعهم المحلي، يمكنهم كذلك أن يقدموا إسهاماً هاماً في المفاوضات السياسية الوطنية. ومع ذلك، على الرغم من تأثيرها المحتمل الكبير، تواجه موارد السلام هذه عدداً من التحديات الخطيرة.

أصوات سورية – منظمات المجتمع المدني تعمل من أجل السلام

«يشتمل عملنا على حملات تهدف إلى:

- إطلاق سراح المعتقلين الذين تم اعتقالهم من قبل كتائب الجيش السوري الحر والمحكمة الشرعية
- إفراغ المدارس من الأسلحة
- تشجيع تسجيل أرقام السيارات لمنع الفوضى في المناطق المحررة
- منع الإقتتال بين الأكراد
- الوقوف ضد الفساد في مجلس مدينة حلب».

أحد أعضاء المجلس المحلي – محافظة حلب

قادة المجتمع المحلي يعملون في عزلة

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تأثير أي مبادرة محدودة جغرافياً في الجزء الأكبر منها، وأن المبادرات التي تعمل على مواضيع مماثلة غالبا ما تكون معزولة عن بعضها البعض. حتى داخل المدينة نفسها. يميل قادة المجتمعات المحلية الذين يعملون على بناء السلام في مناطق مختلفة من المدينة أو بين مختلف فئات المجتمع إلى افتقار العمل على وضع سبل للتواصل أو التعاون. وفي حين أن هناك أمثلة على عمل قادة المجتمع المحلي معاً في منطقة معينة لإنشاء لجنة سلم أهلي، تميل هذه الهيئات أيضاً إلى عدم التنسيق والتعاون مع بعضها البعض.

مخاوف كبيرة متعلقة بالحماية

إن العمل الذي يضطلع به قادة المجتمع المحلي لتعزيز السلام يعرضهم لمخاطر كبيرة. ففي الحد الأدنى، فإن التحدث إلى «الجانب الآخر» (وخاصة حكومة دمشق) يمكن أن يعرض قادة المجتمع المحلي إلى الإدانة من مجتمعهم. في أسوأ الأحوال، يواجه قادة المجتمع المحلي الذين يعملون على تعزيز السلام الاعتقال أو الهجوم بسبب أنشطتهم. وقد لا يأتي التهديد بالهجوم من الحكومة فقط، بل أيضاً من الفصائل المسلحة المنحازة بشكل كبير إلى المعارضة.

ومن الأبعاد الأخرى لهذه المسألة هو الفضاء القانوني غير المؤكد الذي تعمل فيه آليات السلام وقادة المجتمعات المحلية الفردية، وخاصة في المناطق المتنازع عليها أو التي تسيطر عليها حكومة دمشق، حيث لا يزال من الممكن تطبيق المظلة القانونية للدولة. ويتعرض أولئك الذين يعملون في منظمات المجتمع المدني للخطر بشكل خاص من الترهيب أو الاعتقال أو ما هو أسوأ إذا ما شعر الممسكون بزمام السلطة المحلية أن أنشطتهم تمثل تهديداً.

مساحة محدودة لتعزيز حقوق الإنسان

يعرب بعض السوريين عن قلقهم إزاء اعتماد قادة المجتمع المحلي المتزايد على المحاكم / اللجان الدينية والبنى التقليدية. ومبعث قلقهم هو أن هذه الآليات مفصولة عن أطر حقوق الإنسان، وقد لا تعزز الخبرات والمعايير التي تدعم العملية الواجبة لجميع الأشخاص، والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

القيود على دور النساء القياديات

هناك العديد من الأمثلة عن النساء اللواتي أصبحن يشاركن بفاعلية في المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، والضغط في سبيل السلام إلى جانب المجالس المحلية وقادة المجتمعات المحلية الآخرين. ومع ذلك، فإن دور المرأة في عمليات السلام لا يلقى إعترافاً واسع النطاق أو دعماً عالمياً. ويعود ذلك إلى أنه تقليدياً ينظر إلى المرأة بوصفها مستودعاً لشرف عائلاتهم يتركز دوره الرئيسي في فلكها الخاص، وليس في الحياة العامة. وكثيراً ما ينظر إلى النساء الناشطات في الحياة العامة بعين الريبة من قبل أفراد مجتمعهن (ذكوراً وإناثاً). لذا فمن دون الاعتراف بالقيادات النسائية العاملة على تعزيز السلام وتقديم الدعم لها تنخفض قدرتها على الفاعلية.

> "... ليس بإمكاني أن أكون فعالة في المفاوضات، لأنني امرأة. نحن النساء، يمكن أن نساعد فقط في حل النزاعات المحلية ضمن معايير صغيرة جداً. لدينا دور أكبر في مجال الإغاثة والتنمية، غير أننا نحاول أن نكون أكثر فاعلية [في بناء السلام]"
>
> إمرأة قيادية – ضواحي دمشق

الجدول ١: ملخص الآليات المستخدمة لتعزيز السلام

النـوع	الوصف	التقييم
الآليات الرئيسية		
البنى التقليدية / العشائرية	زعماء العشائر الذين يستخدمون المعايير التقليدية لإدارة النزاعات أو للتحكيم. تكمن أهميتهم عندما يعاود التنافس بين العشائر الذي كان خامداً في السابق إلى الظهور على السطح من جديد.	تعمل بشكل أفضل إذا كان أنصار الصراع جميعاً من النظم العشائرية. وقد فقدت بعض الشرعية بسبب ارتباطها بحكومة دمشق والصراع على النفوذ بين الأجيال.
هيئات التحكيم الدينية	غالباً ما تكون اللجان / المحاكم الشرعية مؤلفة من شخصيات دينية تمنع تصاعد العنف من خلال الحكم في مسائل العدالة المحلية.	يرى البعض أنها ضرورية لتوفير العدالة، والبعض الآخر يراها مصدراً للصراع من خلال فرض تفسير متشدد للدين الواحد.
المحاكم المدنية والوسطاء	التوسط في القضايا الصعبة عبر المحاكم المدنية أو من قبل الأفراد الذين يحظون بالاحترام (وجهاء البلد).	تستمد الشرعية من الوضع العائلي أو الخلفية المهنية. بعضهم لديه خبرة في الوساطة غير الرسمية من قبل الثورة.
لجان السلم الأهلي	التركيز على: (أ) الوساطة / التفاوض، (ب) الاتصال بين الجماعات، أو (ج) إدارة الصراع بين الفصائل المسلحة والعلاقات المدنية العسكرية.	يمكن أن تكون ثابتة أو متخصصة لغرض معين. تم تأسيس بعضها لتغطية منطقة جغرافية محدودة أو مجتمع ذو هوية معينة، فيما يعمل البعض الآخر على مستوى المحافظات.
الآليات المساندة		
المجالس المحلية	التركيبة الوحيدة القائمة في مجتمع ما في كثير من الأحيان، ومن هنا فهي ضرورية لإنجاز الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. كما تمكن المجالس المحلية أيضاً من التواصل بين المجتمعات المحلية والمعارضة السياسية.	قدرة المجالس المحلية على دعم آليات السلام تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، بناءً على طبيعتها وأعضائها وشرعيتها.
الفصائل المسلحة	تستخدم لإقناع الأطراف على قبول أو تنفيذ اتفاق ما. وهي بمثابة النظام القانوني، وقوة الشرطة والسجان. وقد أنشأت أيضا محاكم عسكرية.	البعض يرحب بدورها، ويشعر البعض الآخر بالقلق من الرقابة المحدودة، ومن هنا يتواجد احتمال كبير لحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.
وسطاء محايدين	تمرير الرسائل إلى حكومة دمشق، أو تسهيل التواصل معها. هم عادة من المسؤولين الحكوميين أو ضباط الجيش المتقاعدين.	على الرغم من «عدم الوثوق بهم» بشكل كامل، مقبولين عموماً من قبل المسؤولين الحكوميين والمجتمعات المؤيدة للمعارضة.
آليات غير مباشرة		
منظمات المجتمع المدني	مساعدة المجتمعات المحلية على التعامل مع الصراع، وخاصة من خلال عمل: (أ) المنظمات الإنسانية؛ (ب) منظمات حقوق الإنسان؛ و(ج) مجموعات الشباب.	الأكثر تضررا من التهديدات الجسدية و المساحة القانونية غير المضمونة، وخصوصاً في المناطق المتنازع عليها أو التي تسيطر عليها حكومة دمشق.

٥. أجندة عمل لدعم السلام

يمثل قادة المجتمع، والآليات التي يعملون من خلالها، «موارد السلام» الأساسية. ويعود ذلك إلى قدرتهم الكبيرة على تعبئة مجتمعاتهم المحلية لدعم عمليات السلام. ونتيجة لذلك، فقد تمكنوا من خفض مستوى العنف الذي واجهوه، الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية وفي نفس الوقت ملء بعض الثغرات التي خلفها إنسحاب الدولة.

وبالتالي فإن موارد السلام المحلية توفر مدخلاً هاماً لدعم نُهج متعددة المسارات و/أو متدرجة لإنهاء الصراع في سوريا. وفي الوقت ذاته، تستلزم موارد السلام المحلية دعماً كبيراً لتعظيم تأثيرها محلياً للمساعدة في العمليات السياسية الوطنية على حد سواء. وتمثل التوصيات التالية برنامج عمل لمثل هذا الدعم. وهي تستهدف منظمات المجتمع المدني السورية الوطنية التي تعمل على تعزيز السلام، فضلاً عن الجهات الفاعلة الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقدم الدعم بشأن هذه القضايا.

١. ضمان أن يكون الدعم بقيادة سوريا ومصمم خصيصاً ليلائم الواقع في كل منطقة. وتختلف الطرق المستخدمة لإدارة وتسوية التوترات عبر سوريا، ويعتمد ذلك على حدة الصراع، وتكوين المجتمع المحلي و«الفضاء» الذي يملكه قادة المجتمع المحلي لاتخاذ الإجراءات اللازمة. بالتالي:

   أ. يجب أن تتم قيادة دعم أي لمنطقة محددة من قبل المنظمات السورية التي تعمل فيها، أو أن يكون لديها فهم جيد للديناميكيات المحلية

   ب. يجب أن يتم تفصيل الدعم ليلائم سياقاً معيناً، بما في ذلك ديناميكيات الصراع وموارد السلام القائمة.

٢. مساعدة التعاون بين موارد السلام بشأن استراتيجية عمل طويلة الأجل. يتم تعزيز تأثير موارد السلام إذا تمكنوا من بناء علاقات مع بعضهم البعض (وخصوصا عبر أطراف الصراع)، وإجراء تحليل مشترك وتخطيط استراتيجي. وبالتالي:

   أ. ينبغي على الجهات الخارجية دعم المحافل التي تجمع موارد السلام من مناطق مختلفة، واستخدام هذه المحافل لزياده قدرتها على التخطيط لأعمال طويلة الأجل، بدلاً من التركيز فقط على «المكاسب السريعة».

   ب. ينبغي تطوير التعاون بين موارد السلام بشكل تدريجي، بحيث تتاح الفرصة لقادة المجتمع المحلي من مختلف الأطراف لبناء الثقة مع بعضها البعض.

> "لقد تعلمت أنه لا ينبغي أن أكوّن أفكاراً مسبقة عن أماكن لا أعرفها. فهناك اختلافات في الطريقة التي يمكن للناس حل المشاكل بها. ليس بوسعنا استخدام الأدوات والآليات نفسها في جميع الأماكن"
>
> مشارك – منتدى للحوار

٣. زيادة فهم موارد السلام للتشاور الشامل وحقوق الإنسان. وينبغي أن يركز الدعم المقدم لموارد السلام على تعزيز قدرتها على:

   أ. إدارة عمليات التشاور لجميع أجزاء المجتمع السوري عند اتخاذ قرارات بشأن كيفية إدارة الصراعات. ومن أجل جعل عمليات التشاور هذه شاملة قدر الإمكان، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لإعطاء صوت للنساء والفتيات. وينبغي للدعم في هذا المجال الإعتماد على العمل الجاري بالفعل لجعل عمليات بناء السلام السياسية الوطنية أكثر شمولية.

   ب. تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في عملها. في حين أعرب العديد من موارد السلام عن الرغبة في العمل بما يتماشى ومعايير حقوق الإنسان، فهم يجهلون معنى ذلك في الممارسة العملية، وغالباً ما يواجهون مقاومة من قبل المحاورين المحليين لمثل تلك الأفكار.

٤. تحديد طرق مبتكرة لحماية موارد السلام. تواجه موارد السلام في الوقت الحاضر مجموعة من التهديدات الاجتماعية والمادية عند اتخاذ إجراءات لمنع نشوب الصراعات. وعلى هذا النحو:

   أ. من الأهمية بمكان أن تقوم تلك المنظمات التي تقدم الدعم في الوقت الحاضر لبناء السلام في سوريا بوضع خطة مشتركة مع شركائها السوريين حول كيفية العمل للحد من التهديدات التي تواجهها موارد السلام المحلية. ويمثل ذلك واجباً متعلقاً بمتطلبات الرعاية لأي منظمة تعمل على هذه القضية

   ب. ينبغي اتخاذ إجراءات لشرح العمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني بصفته أحد موارد السلام في أنشطة الاتصال / الدعوة القائمة. وينبغي أن تستهدف الاتصالات كلا من المجتمعات المحلية السورية وتلك الجماعات (وأنصارها) التي يمكن أن تنظر إلى المجتمع المدني باعتباره تهديداً لها – كحكومة دمشق وبعض الفصائل المسلحة الأكثر تطرفاًعلى سبيل المثال.

٥. دعم موارد السلام داخل سوريا وخارجها على حد سواء. ويضع حجم أزمة اللاجئين عبئاً كبيراً على موارد البلد المضيف وقد بدأ في زعزعة التماسك الاجتماعي في هذه الأماكن. وعلى هذا النحو:

أ. ينبغي إيلاء الأهمية لكيفية تعزيز ودعم موارد السلام المتواجدة داخل مجتمعات اللاجئين.

ب. ينبغي بذل جهود لربط أنشطة بناء السلام داخل سوريا مع مجتمعات اللاجئين. الاتصالات الأكبر من شأنها أن تعمل على: (١) الإثراء المتبادل للمهارات والخبرات والدروس المستفادة؛ (٢) المساعدة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي في سوريا؛ و(٣) إتاحة الفرصة للاجئين للمساهمة في بناء السلام، وبالتالي المساعدة في الحد من التطرف (لا سيما بين الشباب).

٦. زيادة التنسيق في الدعم الخارجي. تعد البرامج التي تعزز مهارات حل النزاعات لدى موارد السلام، والتي تشرف عليهم، والتي توفر مساحة لمزيد من التفكير والتخطيط طويل الأجل، ضرورية لتعظيم تأثيرها. وبينما تعمل العديد من المنظمات بالفعل على تقديم هذا النوع من الدعم، فإنه غير منسق بقوة بعد – انظر الجدول ٢ الذي يوفر لمحة عامة عن مجموعات الدعم الخارجي التي تم تحديدها خلال البحث الذي أجري لإعداد هذا التقرير. وعلى هذا النحو:

أ. من الضروري وضع آليات للتحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي بين منظمات المجتمع المدني السورية وشركائها من منظمات المجتمع المدني الدولية. وهذه الآليات توفر فرصا للتفكير في كيف يمكن للدعم الخارجي أن: (١) يكون أكثر «حساسية إزاء الصراع» – أي أنه ليس فقط «غير مضر»، بل يدعم أيضا القدرة على مواجهة الصراع حيثما كان ذلك ممكنا؛ و(٢) يمكن موارد السلام من تلبية الاحتياجات الخاصة لكل من الرجال والنساء.

ب. من المهم توفير حوار منظم بين الجهات السورية الفاعلة وشركائها الحكوميين الدوليين حول كيف يمكن أن يكون دعم المانحين للتغيرات الجارية على أرض الواقع أكثر مرونة، في الوقت الذي يستمر التركيز على أهداف ثابتة وطويلة الأجل.

الجدول ٢: مجموعات الدعم الدولية

المجموعة	الوصف
تعزيز الموارد المحلية من أجل السلام	دورات تدريبية في حل النزاعات وتقنيات الوساطة لقادة المجتمع المحلي. ورش عمل حول التحليل المشترك والتخطيط لقادة المجتمع المحلي تهدف إلى بناء الثقة بين المجموعات المختلفة ومعالجة استراتيجيات الصراع المحلي.
دعم الوساطة	الدعم الموجه لعمليات الوساطة والتفاوض المرتبطة بوقف إطلاق النار، وإمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتبادل الأسرى.
حوارات المسار الثاني	سهلت المحادثات بين قادة المجتمع المدني من جميع أطراف النزاع مناقشة قضايا من قبيل العدالة الانتقالية، وكيفية الاتفاق على الدستور الجديد في سوريا، وشكل المفاوضات السياسية. الحوار بين الأديان، قائم على المعايير الدينية.
البحث وتحديد المواقع	تحليل كيفية تقديم البرامج الإنسانية على نحو أكثر فاعلية وبناء السلام في البيئات الصعبة. تحليل مجالات السياسات المرتبطة مع بعضها، مثل شروط نجاح وقف إطلاق النار.
حل التوترات بين اللاجئين والمجتمع المضيف	تقديم الدعم لموارد السلام المتواجدة في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لتوفير الإنذار المبكر من التوترات، ووضع تدابير للتخفيف منها.
دعم مشاركة المرأة في بناء السلام	خلق فرص للقيادات النسائية للتواصل بشأن بناء السلام في سوريا وتطوير إجراءات / مطالب مشتركة بهذا الشأن. الدعوة لمشاركة ممثلي المجتمع المدني النسوي في عمليات السلام الرسمية وتقديم الدعم لممثلي المجتمع المدني النسوي للعب هذا الدور.
دعم الإدارات المدنية	خلق فرص لأعضاء المجلس المحلي للالتقاء والتشاور مع الأطراف المعنية في المجتمع المدني.
الدعم لتنمية المجتمع المدني	خلق فرص للجهات الفاعلة في المجتمع المدني من نفس المناطق، أو التي تعمل على قضايا موضوعية متماثلة، للانخراط في التحليل والتخطيط المشترك بهدف تعزيز قدر أكبر من التنسيق والتعاون. الدعوة الدولية نيابة عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري.

هذا الجدول يمثل يوضح فقط الدعم الخارجي لسوريا، والذي يستهدف بشكل محدد موارد السلام المحلية.

ملحق: المنهجية والنتائج الرئيسية

اشتمل البحث الخاص بهذا التقرير على ما يلي:

- مسح موارد السلام في تسع محافظات سورية – الحسكة، حلب، درعا، دمشق، ريف دمشق، دير الزور، حماة، إدلب واللاذقية.
- مسح إضافي لموارد السلام (أقل تعمقاً) في ثلاثة مجتمعات للاجئين السوريين في المناطق الحضرية في لبنان والأردن وتركيا.
- ما مجموعه ٢٥ مجموعة نقاش مركزة و٥٦ مقابلة فردية في جميع مناطق المسح البالغ عددها ١٢ منطقة.
- محادثات مع ٢٥٢ مشاركاً سورياً ضمن مجموعات النقاش المركزة و المقابلات الفردية، بما فيهم ١٧٥ من الرجال و٧٧ إمرأة، ما يعني أن نسبة الجنسين حوالي ٣٠:٧٠.
- مقابلات مع ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني الدولية التي تقدم الدعم المباشر للمجتمعات / المنظمات السورية.
- منتدى حواري لمدة ٥ أيام جمع ٢٨ من قادة المجتمع المحلي المنخرطين في بناء السلام، متضمناً ثلاث مناطق غير مشمولة في عملية المسح الرئيسية وهي – الرقة والسويداء وحمص.

جرت غالبية أنشطة المشروع، في ما يمكن وصفه بشكل واسع النطاق، على أنها المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وبالتالي فهي تعكس وجهات نظر الناس الداعمين الثورة السورية على أرجح إحتمال. وعلى هذا الحال، فقد شملت عملية المسح أيضاً الأشخاص المشككين في الثورة، أو الذين يدعمون حكومة دمشق بشكل علني.

لا يذكر هذا التقرير أسماء الأشخاص ولا يقدم معلومات مفصلة عن المواقع التي يعملون فيها. و هو خيار متعمد من قبل شركاء المشروع، للمساعدة في حماية المشاركين وعملهم الهام.

خارطة مناطق البحث

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة هي لأغراض توضيحية فقط، ولا تتضمن آراء المؤلفين في القبول والتأييد أو الرفض، وهم مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا أو مبادرة التغيير السلمي.

الجدول ٣: ملخص استراتيجيات الصراع الإقليمي وكيفية إدارتها

المنطقة	آليات الصراع	موارد السلام
الحسكة	▪ قتال / توترات بين: (أ) جماعات كردية وجماعات إسلامية متطرفة؛ و(ب) القوات الحكومية والفصائل الموالية للمعارضة ▪ توتر بين الطوائف ▪ تنافس محدود على الموارد النفطية ▪ استراتيجيات عبر الحدود مع العراق وتركيا	▪ لجان السلام المدنية ▪ البنى العشائرية «الحكماء» ▪ المجتمع المدني (وخاصة منظمات حقوق الإنسان) ▪ الأحزاب السياسية والمجالس (القائمة على العرق) ▪ آليات المحاكم المدنية
دير الزور	▪ قتال / توترات بين: (أ) العشائر العربية؛ (ب) مختلف الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ و(ج) القوات الحكومية والفصائل الموالية للمعارضة ▪ تنافس كبير على الموارد النفطية	▪ اللجان الشرعية ▪ وجهاء البلد والزعماء الدينيين كوسطاء ▪ لجان السلم الأهلي ▪ المجالس المحلية ▪ البنى العشائرية «الحكماء»
الرقة **مسح مجدود بسبب التحديات الأمنية**	▪ قتال / توترات بين: (أ) جماعات إسلامية متطرفة مختلفة؛ (ب) الجيش السوري الحر والدولة الإسلامية في العراق والشام؛ و(ج) جماعات كردية وجماعات إسلامية متطرفة ▪ ضغط على الأقليات الدينية ▪ استراتيجيات عبر الحدود مع تركيا	▪ استخدام انتهازي للعلاقات الشخصية ▪ المحاكم الشرعية (وربما المحاكم المدنية)
حلب وإدلب	▪ قتال / توترات بين: (أ) الجماعات الكردية والعربية (حلب فقط)؛ (ب) الجماعات الكردية والجماعات الإسلامية المتطرفة (حلب فقط)؛ (ج) القوات الحكومية والفصائل الموالية للمعارضة؛ و(د) مختلف الجماعات ذات المصالح مع الجيش السوري الحر ▪ تقسيم حلب إلى مناطق معزولة ▪ استراتيجيات عبر الحدود مع تركيا	▪ آليات المحاكم العسكرية داخل الفصائل ▪ لجان السلم الأهلي
اللاذقية وحماه	▪ قتال / توترات بين القوات الحكومية وفصائل المعارضة ▪ توتر طائفي (بين المناطق المؤيدة والمناهضة للحكومة)	▪ المجتمع المدني (الإنساني / حقوق الإنسان) ▪ الحكم الديني
مدينة وريف دمشق	▪ قتال / توترات بين القوات الحكومية وفصائل المعارضة ▪ المدينة مقسمة إلى مناطق معزولة ▪ استراتيجيات عبر الحدود مع لبنان	▪ المجالس المحلية ▪ وجهاء البلد والزعماء الدينيين كوسطاء
درعا	▪ قتال / توترات بين: (أ) العشائر العربية؛ و(ب) القوات الحكومية وفصائل للمعارضة	▪ البنى العشائرية «الحكماء» ▪ وجهاء البلد والزعماء الدينيين كوسطاء ▪ مجلس درعا
اللاجئين في المناطق الحضرية (العراق والأردن ولبنان وتركيا)	▪ ضغط شديد / تنافس على الموارد ▪ خطر تحول الشباب إلى متطرفين ▪ ضغط على التوازن الاجتماعي – السياسي (خاصة لبنان)	▪ منظمات المجتمع المدني ▪ الاحتياطي من وجهاء البلد الذين غادروا سوريا

برنامج عمل لدعم موارد السلام السورية

١- ضمان أن يكون الدعم بقيادة سورية ومصمماً خصيصاً لواقع الحال في كل منطقة:

أ. يجب أن يكون الدعم المقدم لمنطقة معينة بقيادة المنظمات السورية العاملة في تلك المنطقة، أو التي تمتلك فهماً جيداً للديناميات المحلية.

ب. ينبغي أن يكون الدعم مصمماً بحيث يلائم السياق المحدد لكل منطقة، بما في ذلك استراتيجيات الصراع وموارد السلام القائمة.

٢. المساعدة في تحقيق التعاون بين موارد السلام بشأن استراتيجية عمل طويلة الأمد:

أ. دعم المحافل التي تجمع موارد السلام من مناطق مختلفة، والتي تزيد من قدرتها على العمل بصورة استراتيجية.

ب. ضمان تطوير التعاون بين موارد السلام بصورة تدريجية، بحيث يمكن بناء الثقة بين الأطراف المنقسمة.

٣. زيادة الفهم بشأن ضرورة الحوار وحقوق الإنسان:

أ. تعزيز قدرات موارد السلام في إدارة عمليات الحوار الشاملة، والتي تجعل أيضا أصوات النساء والفتيات مسموعة في عملية صنع القرار.

ب. تعزيز قدرات موارد السلام في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في عملها.

٤. تحديد طرق مبتكرة لحماية موارد السلام:

أ. ينبغي على المنظمات التي تدعم بناء السلام في سوريا في الوقت الراهن ووضع خطة مشتركة حول كيفية التصرف للحد من التهديدات التي تواجهها موارد السلام المحلية.

ب. اتخاذ الإجراءات اللازمة لشرح العمل الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني كموارد للسلام في أنشطة الاتصال / الدعوة القائمة.

٥. دعم موارد السلام داخل سوريا وخارجها، وبالأخص:

أ. اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم موارد السلام التي تقلل من التوتر داخل مجتمعات اللاجئين.

ب. ربط أنشطة بناء السلام داخل سوريا مع مجتمعات اللاجئين.

٦. زيادة تماسك الدعم الخارجي:

أ. وضع آليات للتحليل والتخطيط الاستراتيجي المشترك بين منظمات المجتمع المدني السورية وشركائها من منظمات المجتمع المدني الدولية.

ب. توفير حوار منظم بين الجهات الفاعلة السورية وشركائها الحكوميين الدوليين حول كيف يمكن أن يكون دعم المانحين للتغيرات الجارية على أرض الواقع أكثر مرونة.

يحصر هذا التقرير نتائج عملية تحديد موارد السلام السورية التي أجريت بين شهري كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ وآذار / مارس ٢٠١٤. ويود مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا ومبادرة التغيير السلمي الإشادة بجهود فريق البحث داخل سوريا، فضلا عن ٢٥٢ سورياً ممن ساهموا في عملية التحديد هذه في ظروف صعب للغاية.

معلومات الاتصال

مبادرة التغيير السلمي هي عبارة عن منظمة غير ربحية، مسجلة في المملكة المتحدة، تقوم بعمليات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب القوقاز. نحن نعمل لدعم إدارة أكثر فعالية للصراع في المجتمعات التي تمر بتغير كبير، من خلال زيادة المهارات والفرص المتاحة للحوار والمشاركة والتعاون.

هوب إيلنغتون
5 شارع تورينت
لندن، EC1V 1NQ
info@peacefulchange.org
www.peacefulchange.org

يسعى **مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا** إلى دعم وتعزيز المجتمع المدني والديمقراطية، وتعزيز قيم الحرية والعدالة والعيش المشترك من خلال تحليل الوضع الراهن ووضع الحلول وتنفيذها.

شارع أوردو
غازي عينتاب
تركيا
info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

صورة الغلاف: أطفال يلعبون في رأس العين، محافظة الحسكة، شباط / فبراير ٢٠١٤. © مجلة صور / مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا